الصالح يدعو إلى رقابة صارمة على الأسعار في رمضان

دعا النائب خليل الصالح إلى تشديد الرقابة على الأسعار خصوصا مع دخول شهر رمضان المبارك، مشددا على ضرورة استنفار الجهات المعنية من أجل الحيلولة دون التلاعب في الأسعار والارتفاع المصطنع.

وقال الصالح في تصريح صحافي إن لجنة الشؤون المالية البرلمانية ستبدأ تحقيقا اليوم الأحد في قضية التضخم وغلاء أسعار السلع، داعيا اللجنة إلى الخروج بتقرير يتناسب وحجم الواقع الذي يعيشه المواطن في ظل ارتفاع كلفة المعيشة المستمر وثبات الرواتب والمداخيل.

وأضاف « نترقب من اللجنة الخروج بقرارات حاسمة نضعها بين يدي الحكومة ونحاسبها عليها، لا سيما أن المواطن يئن بسبب التضخم وغول الغلاء الذي يلتهم المداخيل ويضغط على الأسر الكويتية ».

وأكد الصالح أن التصريحات التي تخرج عبر الوزراء المختصين عن وقف ارتفاع الأسعار وتثبيت أسعار السلع سرعان ما تتحول إلى سراب أمام جشع بعض التجار، مشددا على الحزم في تطبيق القوانين ضد كل من يتلاعب بالأسعار لتحقيق مصالح شخصية على حساب المواطنين.

اللجنة تضع خارطة طريق لدراسة مسببات غلاء الأسعار والمعيشة

«المالية» توافق على تعديل قانون المناقصات بما يمنح أفضلية للمنتج الوطني وأولوية للمبادرين

رياض عواد

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية خلال اجتماعها امس على التعديلات المقدمة في شأن قانون المناقصات، تمهيدا لإنجاز تقريرها النهائي وإحالته إلى مجلس الأمة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح بمجلس الأمة أن تعديل قانون المناقصات يمنح الأفضلية للمنتج الوطني في أخذ مناقصات الدولة بنسبة 15% أقل عن المتقدمين الأجانب للمناقصة.

وقال إن تعديلات قانون المناقصات قدمت بها مجموعة من الاقتراحات النيابية، وتمت مناقشته في اجتماعات عدة مع الجهاز المركزي للمناقصات والصندوق الوطني للمشروعات ووزارة التجارة وكذلك مؤسسة البترول والشركات التابعة لها، وتم التوصل إلى تعديلات مستحقة للقانون.

وأكد أن هذه التعديلات ستصب في صالح الشباب وستشجعهم على الانخراط في المشاريع الصغيرة والمتوسطة؛ حيث إن منها ما يتعلق بأولوية الدخول في لجنة المناقصات المركزية ووزارات الدولة ومنها أيضا ما يتعلق بالشركات النفطية التي لها مناقصات دون الخمسة ملايين دينار. وأوضح أن تلك المناقصات هي مناقصات خاصة موجودة لدى مؤسسة البترول والشركات التابعة لها، مبينا أن اللجنة فرضت عليها أن يكون المشروع الصغير والمتوسط له حصة في هذه المناقصة من خلال مقاول رئيس أو من الباطن بأن يأخذ نسبة محددة بـ 10 % كمشروع صغير ومتوسط. وبين أن الهدف من هذا الأمر هو التوجه إلى العمل في القطاع الخاص، لافتاً إلى أن هناك معوقات سيتم تذليلها من خلال تعديل قانون المناقصات، بالإضافة إلى التعديل المتعلق بالمنتج الوطني على أن يكون له الأولوية بأن يأخذ المناقصة بنسبة 15% (بالناقص) وتمت الموافقة عليه. وقال إن المنتج الوطني وتحديدا الصناعات الوطنية تعاني من عدم أخذ المناقصات في الدولة، وتتحمل الكثير من المصاعب والدولة ملزمة بإعطائهم الأولوية بأخذ المناقصات بنسبة 15% (ناقص) من الدولة.

وبين أنه من الضروري حماية المنتجات الوطنية من خلال أفضلية المنتج الوطني الذي أقررناه اليوم في اللجنة المالية.

من جهة أخرى أوضح خورشيد أن اللجنة ناقشت في اجتماعها اليوم تعديلات على قانون هيئة الاستثمار لتحديد 3 سنوات لرئيس وأعضاء مجلس الإدارة تجدد لفترة واحدة وهناك اقتراحان أولهما من النائب عيسى الكندري وثانيهما من مجموعة من النواب.

وبين أن أحد الاقتراحين يتعلق بفترة مدير عام الهيئة وأعضاء مجلس إدارة الهيئة المحددة بثلاث سنوات وتجدد لمرة واحدة، لافتاً إلى أنه كانت الفترة في السابق متروكة من دون تحديد المدة. وقال إن اللجنة استمعت إلى وجهة نظر مدير عام الهيئة والمدير القانوني وسنجتمع مرة أخرى لأخذ الرأي حول هذه الاقتراحات والتعديلات، لافتاً إلى أن الهيئة العامة للاستثمار هي المصدر الرئيس للدخل ولديها صندوق الأجيال القادمة بمبالغ ضخمة وتحتاج إلى بعض التعديلات المستحقة في قانونها مثل مؤسسة التأمينات وغيرها.

وبخصوص تكليف مجلس الأمة للجنة التحقيق في موضوع غلاء المعيشة، قال خورشيد إن التكليف منح اللجنة شهرين لدراسة المسببات لغلاء الأسعار والمعيشة، وتم وضع خارطة طريق تتطلب اجتماعات عدة.

وأضاف أن اللجنة اجتمعت اجتماعاً أوليا مع وزيرة الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل وممثلي البنك المركزي للنظر في التضخم الذي وجد في الأسعار وانعكاسه على ارتفاع الأسعار في السوق المحلي.

وبين أنه تم الاستماع لهم وستكون هناك دعوة أخرى موجهة إلى وزارات المالية والتجارة والشؤون وتحديدا إدارة الجمارك وحماية المنافسة واتحاد الجمعيات التعاونية وغرفة التجارة. واعتبر خورشيد أن هناك بعض الجشع لدى بعض التجار، فهناك دعوم كثيرة تعطيها الدولة على جميع المستويات ومنها استهلاكية وغذائية وإنشائية التي من شأنها الحفاظ على عدم وجود تضخم.

وأضاف أن هناك عدم متابعة من الجهات الحكومية مثل حماية المستهلك أو حماية المنافسة أو إدارة الجمارك، وتمت مناقشة الوزيرة ونائب محافظ البنك المركزي وتم الاستماع إلى وجهة نظرهم التي قد نتفق مع ما أثاروه إلا أن اللجنة لم تتفق مع جشع بعض التجار واستغلالهم لدعوم الدولة.

من جهته قال مقرر اللجنة النائب فيصل الكندري في تصريح صحافي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن تعديلات قانون المناقصات تشمل وضع شروط خاصة لدخولهم في الفئة الرابعة للتصنيف، واستثناءهم من رسوم المناقصات، بالإضافة إلى النص على أن تكون الأفضلية والأولوية للمشروعات الصغيرة بنسبة لا تزيد على 15 بالمئة عن أقل العطاءات المقبولة، ووضع ممثل للصندوق الوطني للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجلس إدارة الجهاز المركزي للمناقصات.

وأوضح الكندري أن هناك 8 مواد بقانون المناقصات تم تعديلها بما يخدم أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة في جميع الجهات الحكومية، وكذلك في مؤسسة البترول الكويتية والشركات التابعة لها، مبينا أن التعديلات تمنح أفضلية للدخول بمشاريع الدولة بشكل مباشر، كما أنها تجعل للمنتج المحلي أفضلية لدى المقاول المحلي والمقاول الأجنبي. وتوجه الكندري بالشكر لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لحضورهم اجتماع اللجنة المالية وتوضيح آرائهم ورؤاهم المستقبلية والأهداف المرجوة من مشاريعهم، مثمنا حماس الشباب الكويتي لإقرار مثل هذه التشريعات. من جانب آخر، تقدم الكندري بأسمى آيات التهاني والتبريكات لمقام حضرة صاحب السمو أمير البلاد –حفظه الله ورعاه– وسمو ولي عهده الأمين والشعب الكويتي والمقيمين على هذه الأرض الطيبة وأعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية بحلول شهر رمضان المبارك، سائلا الله عز وجل أن يعيده على الكويت والأمة الإسلامية أجمع بالخير واليمن والبركات

جانب من اجتماع اللجنة

السبيعي: سنبحث إعلانات جوازات البدون في اجتماع لجنة التحقيق المقبل

من اجتماع اللجنة

أكد عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية رئيس لجنة التحقيق في جوازات البدون المزورة النائب الحميدي السبيعي أن اللجنة ستبحث في اجتماعها المقبل الإعلانات التي كانت منتشرة سابقا عن استصدار جوازات «برعاية حكومية».

وأضاف السبيعي أن لجنة التحقيق عقدت اجتماعها اليوم لبحث مشكلة الجوازات المزورة وطرحت تساؤلاتها بحضور ممثلي وزارة الداخلية

«الميزانيات» أرجأت مناقشة ميزانيتي «الشباب» و«طباعة القرآن» لحين اتضاح رؤية الحكومة بشأنهما

جانب من اجتماع لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي امس مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للشباب للسنة المالية 2019–2020، وحسابها الختامي عن السنة المالية 2017–2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

كما ناقشت اللجنة أيضاً مشروع قانون بربط ميزانية الهيئة العامة للعناية بطباعة ونشر القرآن الكريم والسنة النبوية وعلومها للسنة المالية 2019/2020، وحسابها الختامي عن السنة المالية 2017/2018 وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنه.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبدالصمد في تصريح بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة إن تلك الجهتين سواء بالميزانية أو الحساب الختامي يمثلان التخبط الحكومي والتناقض بقرارات مجلس الوزراء بهذا الخصوص.

وبين أنه بالنسبة لهيئة الشباب فإن هناك جهتين، مكتب وزير الدولة لشؤون الشباب يتبعه برنامج شؤون الشباب وهو تابع لميزانية مجلس الوزراء وأن ميزانيته هذه السنة 2019/2020 بلغت 8 ملايين و700 ألف دينار.

وأضاف عبد الصمد أنه في المقابل هناك الهيئة العامة الشباب مرادفة لهذا البرنامج وبلغت ميزانيتها لهذا العام 9 ملايين و500 ألف دينار.

وبين أنه بعد استعراض الميزانية الخاصة بالهيئة العامة للشباب نتفاجأ بأن هناك طلب نقل لثلاثة قطاعات من برنامج شؤون الشباب التابع لوزير الدولة لشؤون الشباب إلى الهيئة العامة للشباب.

وأكد أن هناك تناقضا في الأمر فلدينا مرسوم بقانون مرسل إلى مجلس الأمة بإلغاء هيئة الشباب وفي الوقت نفسه تنقل قطاعات من مكتب الوزير إلى هيئة الشباب.

وأشار عبدالصمد إلى أن المرسوم يشير في مذكرته الايضاحية إلى ان سبب إلغاء الهيئة هو التماثل في أكثر القطاعات وبسبب توجه الدولة إلى ترشيد الإنفاق.

وفيما يخص الهيئة العامة لطباعة القرآن الكريم قال عبدالصمد إن الهيئة أنشئت بقرار في عام 2011 بغرض طباعة القرآن الكريم ونحن اليوم في 2019 ولم تقم الهيئة بطباعة مصحف واحد.

وأشار عبد الصمد إلى أنه حينما طالبت اللجنة الهيئة بضرورة طباعة القرآن الكريم لأنها من أهدافهم الأساسية قاموا بطباعة الكثير من المصاحف ولكن تمت طباعتها في دولة الإمارات.

وأضاف أنه في وزارة الأوقاف نجد الأعمال نفسها التي تقوم بها الهيئة موجودة في الوزارة كقطاع مختص أيضاً بطباعة القرآن الكريم

وأوضح أنه خلال 8 سنوات صرف على الهيئة 11 مليون دينار من دون تحقيق الأهداف ولم تتمكن من طباعة مصحف واحد

وقال إنه نتيجة للتوجه الحكومي نحو دمج الجهات المتماثلة في الجهاز الحكومي أرسلت إلى مجلس الأمة في 8/2/2018 تحت رقم 56 مرسوما بقانون لإلغاء الهيئة العامة لطباعة القرآن الكريم وتؤول اختصاصاته إلى وزارة الأوقاف.

ولفت عبد الصمد إلى أنه عند مناقشة اللجنة لميزانية الهيئة وجدت أنه في في 20/2/2019 تم تعيين مدير عام للهيئة صدر بمرسوم وأيضاً تعيين مجلس إدارة جديد في 25/3/2019 لمدة سنتين

وأضاف أن هناك استمرارا في التعيينات بالهيئة وأن الأدهى والأمر أنهم يطلبون درجات إضافية.

وأشار إلى أنه في السابق كان المسؤولون بالهيئة يبررون هذا التناقض الذي يتم بأنهم سائرون على هذا النهج لحين اتضاح الرؤية الحكومية حول دمج الهيئة بوزارة الأوقاف أو تريدها مستقلة.

وبين أنه اتضح أنه حتى الآن لم يتم اعتماد لائحة تنفيذية للهيئة، متسائلاً «من أين تقولون نريد إلغاء الهيئة وفي الوقت نفسه تطلبون ميزانيات إضافية للهيئة؟».

وقال إن مسؤولي الهيئة الذين حضروا الاجتماع يطالبون بزيادة اعتمادات الميزانية من أجل الموظفين وغيرهم ويقولون إن ميزانية الهيئة قليلة ونريد المزيد.

وأكد أنه نتيجة لهذا التخبط تم رفع اجتماع اللجنة وطالبنا المسؤولين بانتظار حسم الحكومة لموقفها إلى أن تصل إلى ميزانية واضحة منطلقة من رؤية حكومية واضحة ومحددة ومناقشة وزارة المالية في هذا الأمر

الشاهين: زيادة الدرجات في عمليات «الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة»

أعلن النائب أسامة الشاهين عن تقديمه 4 اقتراحات برغبة قال في مقدمتها إنه نظراً لوجود خلل في نسبة الوظائف العامة بالدولة، ومعالجة اختلالات سوق العمل تعد تحدياً كبيراً يواجه حاضر الكويت ومستقبلها، ولتخفيف أزمة التوظيف القائمة وتوفير فرص عمل للشباب الكويتي الطموح، للاستفادة من طاقاتهم البشرية وانخراطهم في سوق العمل في شتى المجالات.

ولمّا كانت سياسة الإحلال والتكويت من ضمن الحلول المطروحة لحل أزمة البطالة التي تؤرق الأسر الكويتية، ولدعم الثروة البشرية وعلى رأسها الشباب الكويتي الطموح لخدمة وطننا الحبيب.

ولمّا كانت الثروة النفطية من أهم مصادر الدخل للدولة، وجب الاهتمام بالقطاع النفطي وتكويته بعمالة وطنية.

وتعاني العديد من شركات القطاع النفطي التابعة لمؤسسة البترول الكويتية من العديد من المشكلات والمعوقات التي تواجهها ومنها الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (KIPIC). ونص الاقتراح الأول على ما يلي:

"زيادة الدرجات في قسم العمليات بالشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة – على جميع المستويات من مراقب أول ومراقبين وحدات ومشغلين غرفة تحكم – تماشياً مع حاجات العمل ولمحاربة حالات الجمود الوظيفي».

وطالب في اقتراحه الثاني بزيادة عدد الموظفين في قسم حركة الزيت والجزيرة الصناعية من جميع الدرجات وتكويت القسم بالشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (KIPIC)». ونص الاقتراح الثالث على ما يلي:

« التأكيد على إعفاء العاملين في قسم العمليات من نظام البصمة نظراً لطبيعة العمل الخاصة بموظفي الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (KIPIC)، وعدم ربط نظام البصمة باحتساب بدل الانتقال أسوة بالشركات الزميلة في القطاع». ونص الاقتراح الرابع على ما يلي:

« تأجيل نتائج القبول في إعلان الشواغر لجميع التخصصات المرسل لشركات القطاع النفطي لحين البت في ترقيات العاملين الحاليين في الشركة الكويتية للصناعات البترولية المتكاملة (KIPIC)»

الشركة الصناعية للصخور والإسمنت (ش.م.ك.مقفلة)

IQC
الصناعية للصخور والإسمنت (ش.م.ك.م)
INDUSTRIAL QUARRY & CEMENT (K.S.C.C)
DEPEND ON US اعتمد علينا

دعوة
لحضور اجتماع الجمعية العمومية العادية وغير العادية

يتشرف مجلس إدارة الشركة الصناعية للصخور والإسمنت (ش.م.ك.مقفلة) بدعوة السادة المساهمين الكرام لحضور إجتماع الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والجمعية العمومية غير العادية والذي سيعقد في تمام الساعة 11:00 من صباح يوم الأثنين الموافق 20 مايو 2019 في منطقة الشرق – شارع الشهداء – برج كيبكو – الدور (48)- غرفة الاجتماعات. وذلك للنظر في جداول الأعمال الآتية :

جدول أعمال الجمعية العمومية العادية للسنة المالية المنتهية في 2018/12/31

1. سماع تقرير مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
2. سماع تقرير مراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليه.
3. مناقشة البيانات المالية عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 والمصادقة عليها.
4. سماع تقرير المخالفات والجزاءات الصادر عن الجهات الرقابية.
5. سماع تقرير التعاملات التي تمت أو التي ستتم مع الأطراف ذات الصلة والمصادقة عليه.
6. مناقشة توصية مجلس الادارة بعدم توزيع أرباح عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
7. مناقشة صرف مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31 مبلغ وقدره 18,000دك وإعتماده.
8. مناقشة إطفاء جزء من الخسائر المرحّلة البالغة (470,686 دك) كما في 2018/12/31 عن طريق الآتي:
   أ- كامل مبلغ الاحتياطي الاختياري البالغ 210,207 د.ك.
   ب- كامل مبلغ الاحتياطي القانوني البالغ210,207 د.ك، لينبقى مبلغ 50,272 د.ك من الخسائر المرحّلة
9. مناقشة إخلاء طرف السادة/ أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم عن كل ما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية بالشركة عن السنة المالية المنتهية في 2018/12/31.
10. تعيين أو إعادة تعيين مراقب الحسابات للسنة المالية التي ستنتهي في 2019/12/31 ، وتفويض مجلس الإدارة بتحديد أتعابه.

جدول أعمال الجمعية العمومية غير العادية

1. مناقشة إطفاء جزء من الخسائر المرحّلة بالشركة والبالغة (470,686 دك) (فقط أربعمائة وسبعون ألف وستمائة وستة وثمانون دينار كويتي لا غير) وذلك باستخدام الإحتياطي الإجباري بمبلغ وقدره 210,207 د.ك (فقط مائتان وعشر آلاف ومائتان وسبعة دينار كويتي لاغير) و الإحتياطي الإختياري بمبلغ وقدره 210,207 د.ك (فقط مائتان وعشر آلاف ومائتان وسبعة دينار كويتي لاغير) والموافقة عليها لينبقى مبلغ وقدره 50,272 د.ك (فقط خمسون الف ومائتان واثنين وسبعون دينار كويتي لاغير) من الخسائر المرحّلة.
2. مناقشة تخفيض رأس المال المصرح والمدفوع بالكامل من مبلغ 3,340,000 دك (فقط ثلاثة مليون وثلاثمائة وأربعون ألف دينار كويتي لا غير) الى مبلغ 3,289,728 دك (فقط ثلاثة مليون ومائتان و تسعة وثمانون ألف وسبعمائة وثمانية وعشرون دينار كويتي لا غير) أي بمبلغ 50,272 د.ك (فقط خمسون الف ومائتان واثنين وسبعون دينار كويتي لاغير) لإطفاء المبلغ المتبقي من الخسائر المرحّلة على البيانات المالية 2018/12/31.
3. مناقشة تعديل المادة رقم (6) من عقد التأسيس والمادة رقم (5) من النظام الأساسي لتكون كالتالي :

النص الحالي (قبل التعديل) :
" حدد رأس مال الشركة بمبلغ إجمالي وقدره 3,340,000 دك (فقط ثلاثة ملايين وثلاثمائة وأربعون الف دينار كويتي لا غير) موزعة على 33,400,000 سهم قيمة كل سهم(100) فلس وجميع الأسهم نقدية "

النص المقترح (بعد التعديل):
" حدد رأس مال الشركة بمبلغ إجمالي وقدره 3,289,728 دك (فقط ثلاثة مليون ومائتان و تسعة وثمانون ألف وسبعمائة وثمانية وعشرون دينار كويتي لا غير) موزعة على 32,897,280 سهم قيمة كل سهم 100 فلس وجميع الأسهم نقدية ".

وذلك بعد موافقة الجهات المختصة،،،

يرجى من السادة المساهمين مراجعة العنوان التالي لإستلام بطاقة دعوة حضور الإجتماع وجداول الأعمال والبيانات المالية:
الشرق – شارع الشهداء – برج كيبكو – دور 48 – مكتب رقم 9 .هاتف : 6/22943245 داخلي 113/114
ساعات العمل الرسمي للشركة من الأحد الى الخميس من الساعة 9:30 صباحاً الى الساعة 2:30 ظهراً .

والله ولي التوفيق ،،،

مجلس الإدارة